اثر التفاعل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق العمل : دراسة قياسية

أ.م.د عمر محمود عكاوي

جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد

ا.م.د. سيماء محسن علاوي

الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

اثر التفاعل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق العمل : دراسة قياسية

The Impact of the Interaction Between Monetary Policy and Trade Openness on Enhancing Labor Market Efficiency: An Econometric Study

أ.م.د عمر محمود عكاوي*
جامعة ديالى /كلية الادارة والاقتصاد

ا.م.د. سيماء محسن علاوي
الجامعة العراقية /كلية الادارة والاقتصاد

Assistant Prof. Dr. Omar Mahmood Akawee *
University of Diyala, College of Administration and Economics

Assistant Prof. Dr Seemaa Mohasin Allawi
Al-Iraqia University, College of Administration and Economics

تاريخ الاستلام: 2025/11/30 تاريخ القبول: 2026/01/04 تاريخ النشر: 2026/03/01
Received: 30/11/2025 Accepted: 04/01/2026 Published: 01/03/2026

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التكامل بين أدوات السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق العمل في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال قياس تأثير كل من عرض النقد ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر على معدل البطالة خلال المدة 1980-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الاجل تربط بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري ومتغيرات سوق العمل. واظهرت نتائج الاجل الطويل أن عرض النقد والتضخم والانفتاح التجاري يمتلكون تأثيراً معنوياً على معدل البطالة، بينما لم يكن للاستثمار الاجنبي اثر معنوي خلال الاجل الطويل. وتوكد نتائج الدراسة أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الانفتاح التجاري يمكن أن يشكل مدخلاً مؤثراً في تحسين كفاءة سوق العمل، ولاسيما من خلال خفض البطالة وتعزيز القدرة الانتاجية في العراق.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، الانفتاح التجاري ، سوق العمل، ARDL

Abstract

This study aims to analyze the impact of the integration between monetary policy instruments and trade openness in enhancing the efficiency of the labor market in the Iraqi economy. This is achieved by measuring the effect of money supply, inflation rate, trade openness, and foreign direct investment on the unemployment rate during the period 1980–2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study finds evidence of cointegration among the variables, indicating the existence of a long-run equilibrium relationship linking monetary policy, trade openness, and labor market variables. The long-run results show that money supply, inflation, and trade openness have significant effects on unemployment, while foreign direct investment does not exhibit a significant impact in the long run. The findings further confirm that coordination between monetary policy and trade-openness

*Corresponding Author: Omar Mahmood

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

policies can serve as an effective approach to improving labor market efficiency, particularly through reducing unemployment and enhancing productive capacity in Iraq.

Keywords: Monetary Policy, Trade Openness, Labor Market, ARDL

المقدمة

تعد كفاءة سوق العمل من التحديات الرئيسية في التحليل الاقتصادي والتي تحظى باهتمام متزايد في الدول النامية ومنها العراق، نظراً لما تعكسه من قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة المتاحة وتوظيفها بصورة مثلى، وتقاس هذه الكفاءة عادة من خلال مستويين مترابطين، الاول يتمثل بانخفاض معدلات البطالة والثاني يتمثل بارتفاع معدلات التوظيف، وهما مؤشرين رئيسيين يعكسان مدى فاعلية السياسات الاقتصادية وقدرة السوق على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية.

وفي ظل التحديات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العراقي، إلى جانب التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، برزت الحاجة إلى البحث عن سياسات كلية فعالة تسهم في تعزيز كفاءة سوق العمل، ومن بين ابرز هذه السياسات هي السياسة النقدية والانفتاح التجاري إذ يتوقع أنهما يساهمان في التأثير على الاداء الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي التأثير على كفاءة سوق العمل بوجه خاص.

حيث تسهم السياسة النقدية عبر أدواتها المختلفة مثل سعر الفائدة وعرض النقد في تحفيز الاستثمار والاستهلاك وهما عناصر اساسية في توليد فرص العمل. أما الانفتاح التجاري فيعد أداة مهمة في توسيع الاسواق وتنويع فرص التوظيف، من خلال تنشيط الصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتعد هذه الآثار محفزة لزيادة معدلات التوظيف وتحسين مرونة سوق العمل. وعلى الرغم من أن كلا هذين المسارين يؤثران بشكل منفرد في كفاءة سوق العمل، فأن التكامل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري قد يفضي إلى تأثير مضاعف وأكثر استدامة ويساهم في تحسين مؤشرات سوق العمل بشكل افضل من تأثير كل سياسة على حدة. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التكاملية بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الانفتاح التجاري وقياس مدى فاعليتها في تعزيز كفاءة سوق العمل في العراق، من خلال توظيف منهج قياسي يساهم من دقة التحليل، ويدعم صانعي القرار في تبني سياسات اقتصادية متوازنة تفضي إلى تعزيز كفاءة سوق العمل الوطني.

مشكلة الدراسة :

رغم تطبيق العراق عدد من السياسات النقدية والاجراءات التي تشجع الانفتاح على التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة إلا أن سوق العمل لا يزال يعاني من ضعف في الكفاءة وتدني في مستويات الانتاجية والقدرة على استيعاب القوى العاملة وتخفيض معدلات البطالة، وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه السياسات تعمل بشكل متكامل ومنسق أم أن غياب التنسيق والتكامل بينها قد أضعف من فعاليتها. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى معرفة وفهم هذا التكامل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري يساهم في تعزيز كفاءة سوق العمل بشكل افضل مقارنة بتطبيق كل منهما على حدة، مما يستدعي طرح السؤال التالي : هل يؤدي التكامل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري إلى تحقيق نتائج أفضل في تعزيز كفاءة سوق العمل مقارنة باستخدام كل منهما بشكل منفصل؟

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التفاعل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق في الاقتصاد العراقي، وتسعى هذه الدراسة إلى التحقق ما إذا كان التنسيق بين السياسات النقدية والانفتاح التجاري يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحسين قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة وخفض معدلات البطالة ورفع مستوى الانتاجية، مقارنة بتطبيق كل سياسة بشكل منفصل.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعاً لم يحظَ بالاهتمام الكافي في السياق العراقي، يتمثل في مدى تأثير التكامل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري على تعزيز كفاءة سوق العمل، كما تقدم الدراسة فهماً أعمق لصناع القرار حول ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة بما يحقق فاعليتها في

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

رفع كفاءة سوق العمل من حيث الانتاجية والتوظيف، كما تساهم الدراسة في توجيه السياسات الاقتصادية نحو دعم النمو المستدام من خلال تحسين أداء سوق العمل وتوفير فرص العمل النوعية.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية : يوجد تأثير معنوي ومشترك بين أدوات السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق العمل في العراق مقارنة بتأثير كل منهما بشكل منفصل.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في سرد الاطار النظري وعلى المنهج الكمي التحليلي من خلال استخدام الاساليب القياسية لدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري من جهة وكفاءة سوق العمل من جهة اخرى باستخدام سلاسل زمنية سنوية.

هيكلية الدراسة :

يعكس هذا البحث اسهاماً متكاملاً على ثلاثة محاور رئيسية، فعلى الصعيد النظري تتناول هذه الدراسة مجموعة من الرؤى الاقتصادية لفهم كيفية تفاعل السياسة النقدية والانفتاح التجاري مع كفاءة سوق العمل، لاسيما في اقتصاد ريعي كالعراق يعاني من اختلالات هيكلية، أما على مستوى السياسات فيبرز البحث الحاجة الى أدوات نقدية وتجارية أكثر مرونة وتكيفاً مع السياق المحلي، ومن اجل تعزيز كفاءة سوق العمل في مثل هذه الاقتصاديات. ومن الناحية المنهجية استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي يعد ملائماً لتحليل العلاقات الاقتصادية الديناميكية في ظل اختلاف درجات تكامل المتغيرات، مما يتيح فهماً أعمق للتأثيرات قصيرة وطويلة الاجل خلال الفترة 1980-2022.

الدراسات السابقة :

حظيت العلاقة بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري وكفاءة سوق العمل باهتمام متزايد في الادبيات الاقتصادية، حيث سعى العديد من الباحثين إلى تحليل تأثير السياسة النقدية والانفتاح التجاري على مؤشرات سوق العمل بشكل منفصل باستخدامها نماذج قياسية مختلفة، وفي هذا السياق اجريت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من ابرزها دراسة (Madeira and Salazar 2023) استخدمت نموذج (FAVR) لدراسة تأثير الصدمات الناتجة عن السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وسوق العمل في تشيلي، وفقا تصنيفات ديمغرافية مثل القطاع والعمر والدخل. وتظهر النتائج الى أن التضخم يؤثر سلباً بالبطالة وزيادة في معدلات فصل العمال وتقلب الاجور بعد رفع الفائدة. كما تختلف استجابة فرص التوظيف بين المجموعات ويعد القطاع الاولي الاقل تأثيرا بهذه الصدمات. كما هدفت دراسة (GOUIDER 2022) إلى تحليل أثر الحرية الاقتصادية على البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام طريقة Panel (OLS) بالتأثيرات الثابتة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الحرية الاقتصادية والبطالة لدى الشباب.

وهدفت دراسة (Ghalayini 2018) إلى تحليل تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي في لبنان نتيجة الصدمات المتكررة وذلك من خلال تحديد الدورة الاقتصادية خلال الفترة 1998-2015 باستخدام منهج احصائي. كما تبحث العلاقة بين معدل استخدام الطاقة الانتاجية والتضخم لتقييم أثر الصدمات النقدية والحقيقية على الاقتصاد. وكشفت النتائج أن الاقتصاد اللبناني يعمل دون طاقته القصوى وان معدل الاستخدام يرتبط بالتضخم على المدى القصير فقط. مما يشير أن الصدمات النقدية تؤثر على دورة الاقتصادية في الاجل القصير لكنها لا تشكل تأثيراً ملموساً في الاجل الطويل. كما تناولت دراسة (Gulyas, Meier and Ryzhenkov 2024) ان التشديد النقدي يؤدي إلى أكبر خسائر وظيفية بين العمال ذوي الاجور المنخفضة الذين كانوا يعملون في شركات تدفع رواتب مرتفعة قبل تطبيق التشديد، كما يساهم هذا التشديد في اعادة توزيع هؤلاء العمال نحو شركات ذات مستويات أجور أقل. وبحثت دراسة (Zens, Böck and Zörner 2020) تأثير السياسة النقدية على سوق العمل الامريكي ضمن سياق أسواق العمل غير المتجانسة، وتظهر النتائج ان تغير أسعار الفائدة يؤثر بشكل متفاوت على فهات مهنية مختلفة خاصة العمال ذوي المهارات المتدنية أو الذين يعملون في وظائف للاتمتة أو النقل، وتشير هذه الدراسة الى أن هذه الفئات أكثر حساسية لسياسات البنك المركزي، مما يقلل من قدرة البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار في ظل استقطاب سوق العمل. وتناولت دراسة. وركزت دراسة (Altavilla and Ciccarelli 2009) على تأثير محدودية المعرفة بهيكل الاقتصاد في زيادة عدم اليقين بشأن تأثيرات السياسة النقدية القائمة على القواعد في معدلات البطالة بمنطقة اليورو والولايات المتحدة باستخدام (Bayesian model averaging). وتظهر النتائج اختلافاً كبيراً بين النماذج من حيث استجابات السياسات ومعاملاتها، مع أن صدمات السياسة النقدية تؤدي إلى آثار متشابهة في كلا الاقتصادين رغم تباين دور معدل المشاركة في سوق العمل. وهدفت دراسة (Rathnayaka, Khanam and Rahman 2024) إلى تحليل آثار السياسات النقدية الناتجة عن الجائحة على المتغيرات الاقتصادية

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

الكلية باستخدام بيانات نصف شهرية من دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) خلال الفترة 2020-2023 باستخدام نموذج ARDL. وكانت نتائج الدراسة أن معظم هذه الدول اعتمدت على خفض أسعار الفائدة مما ساعد في تقليل التضخم وتباطؤ النمو لكنه ساهم ايضاً في ارتفاع البطالة. وتناولت دراسة (Kightley and Suda n.d.) تأثير السياسة النقدية المفاجئة على سوق العمل في بولندا. مع التركيز على اختلاف التأثير حسب حجم الشركات. واظهرت النتائج أن هذه السياسات تؤثر بشكل ملحوظ على التوظيف في الشركات الكبيرة، بينما لا تظهر تأثيرات مهمة على الشركات الصغيرة. ويعزى ذلك إلى وجود جمود في سوق العمل يكون اشد وضوحاً لدى الشركات الصغيرة وتشير هذه الدراسة أن هذه الفروقات قد تتطلب مراجعة تنظيمية للسياسات المالية والنقدية بما يعزز كفاءتها وعدالتها التوزيعية .

(Evgenidis and Fasianos 2023)حيث تناول تأثير السياسة النقدية على سوق العمل في الولايات المتحدة خلال covid 19 باستخدام نموذج (VAR) مع التركيز على الصدمات الكبيرة التي حدثت آنذاك. واستنتجت الدراسة أن آثار السياسة النقدية التوسعية أكثر فاعلية واستدامة على متغيرات سوق العمل في ظل الجائحة مقارنة بفترات عادية.

وهدفت دراسة (Madanizadeh and Pilvar 2019) إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على معدل مشاركة القوى العاملة باستخدام معدل التعرفة الكمركية كمؤشر رئيسي، واظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري يسهم في زيادة المشاركة في سوق العمل بشكل معنوي اقتصادياً واحصائياً، واظهرت الدراسة أن 27% من التغيرات في معدل البطالة ترتبط بتغيرات حجم القوى العاملة بعد تحرير التجارة. كما هدفت دراسة (Trabelsi and Gargouri 2024) إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على سوق العمل في تونس خلال المدة 1983-2012 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحليل الآثار القصيرة وطويلة المدى على الطلب على العمل الاجور الحقيقية بين القطاعات الصناعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الصناعات بسبب طبيعتها (قابلة للتصدير أو للاستيراد) وحجمها ودرجة اندماجها في الاقتصاد، ومستوى انتاجية العمال وتبرز هذه النتائج التحديات التي تواجهها السياسات القطاعية الهادفة الى تحسين التوظيف وزيادة الاجور. كما هدفت دراسة (Rashidi 2022) إلى تقدير تأثير الانفتاح التجاري على معدلات البطالة دول شرق وجنوب شرق آسيا خلال المدة 2006-2016 باستخدام بيانات بانل غير متوازية وتغطي الدراسة 16 دولة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والبطالة، حيث يسبب الانفتاح التجاري خفض معدلات البطالة بشكل ملحوظ، كما هدفت دراسة (Gonese, Sibanda and Ngonisa 2023) الى تقييم تأثير انفتاح التجارة على البطالة في دول (SADC) خلال الفترة 1980-2019 باستخدام نموذج (ARDL) البانلي (طريقة المتوسط التجميعي)، وتوصلت الدراسة الى أن انفتاح التجارة والصادرات يساهمان في خفض البطالة، بينما تؤدي الواردات الى زيادتها على المدى الطويل. كما هدفت دراسة (Tahrim and et. at. 2018) الى معرفة تأثير الانفتاح التجاري على البطالة في بنغلاديش، من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) خلال الفترة من 1990-2016، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري والبطالة. وهدفت دراسة (Awad-Warrad 2018) إلى تقييم العلاقة النظرية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، باستخدام اسلوب المربعات الوزنية (WLS)، واستخدمت الدراسة بيانات مقطعية لسبعة دول عربية خلال المدة 1990-2015، وتوصلت الدراسة أن الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي له تأثر طردي ومعنوي في تقليل البطالة. وبناءً على ما تقدم تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية بارزة من خلال تحليل أثر التكامل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة سوق العمل في العراق، كونه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، وهو جانب لم يتم تناوله في الدراسات السابقة التي غالباً ركزت على بيئات اقتصادية ذات هياكل مختلفة، وتميز هذه الدراسة باستخدام نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الاجل، مع اجراء اختبارات استقرار النموذج مما يعطي نتائج أكثر موثوقية، فضلا عن ذلك تضيف هذه الدراسة التكامل بين هذين المسارين لتحقيق تأثيراً أكثر فاعلية في تعزيز كفاءة سوق العمل ومعالجة البطالة بدلاً من العمل كل مسار بشكل منفصل.

1. الجانب النظري

1-1. النظريات التي تفسر تأثير السياسة النقدية على البطالة

وفقا للنظرية الكلاسيكية فان السياسة النقدية غير فعالة في معالجة الاقتصاد من البطالة على المدى الطويل، لان الاقتصاد يتجه ذاتياً الى التوظيف الكامل، وأي تدخل نقدي يؤدي فقط الى تضخم الاسعار دون التأثير على مستوى البطالة.

أما النظرية الكنزية تنظر إلى السياسة النقدية هي أداة فعالة لمعالجة البطالة، وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، حيث يرفض كنز فكرة أن الاسواق تتوازن ذاتياً بسرعة ويؤكد الطلب الكلي هو المحرك الاساسي للنمو والتوظيف، وتؤثر السياسة النقدية على البطالة من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض سعر الفائدة الذي يشجع المستثمرين على الاقتراض وهذا بدوره يؤدي الى تشجيع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الامر الذي يسبب ارتفاع مستوى

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا الارتفاع في الطلب يؤدي الى ارتفاع في انتاج السلع والخدمات الامر الذي يؤدي الى نتيجة فعالة في انخفاض معدل البطالة (Gregory 2019).

أما الكنزيون الجدد (New Keynesian) Representative Agent New Keynesian فأنهم يرون ان السياسة النقدية تؤثر على البطالة من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يحفز الطلب الكلي في ظل وجود الجمود السعري والاجر فتزداد فرص العمل وينخفض معدل البطالة مؤقتاً على المدى القصير، أما على المدى الطويل يتلاشى تأثير السياسة النقدية مع تكيف الاسعار والاجور ويعود الاقتصاد على مستوى البطالة الطبيعي.

اما من وجهة نظر نموذج (Hank) Heterogeneous Agent New Keynesian وهو تطويراً لنموذج الكنزيون الجدد التقليدي، فهذا النموذج يأخذ بالاعتبار عدم تجانس الافراد من حيث الدخول والثروات وامكانية ادخارهم أو اقتراضهم، الامر الذي يؤثر في كيفية استجابتهم لتغيرات السياسة النقدية، فعند اتباع سياسة نقدية توسعية ستنخفض معدلات الفائدة الامر الذي يجعل الاسر ذات القيود المالية تزيد من انفاقها وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي وهذا بدوره يعمل على خفض معدلات البطالة، حيث ركز هذا النموذج في تأثير السياسة النقدية على البطالة عبر قناة إعادة التوزيع من خلال الاسر الفقيرة واستفادتها من تخفيض الفائدة لأنها تميل الى انفاق جزء كبير من دخلها عكس الاسر الغنية (Madeira and Salazar 2023).

جدول (1)

مقارنة بين نموذج RANK ونموذج HANK

العنصر	نموذج RANK	نموذج HANK
الفرضية الاساسية	وكيل واحد ممثل اي تجانس الوكلاء (homogeneous)	وكلاء متنوعون غير متجانسين (heterogeneous)
قناة الانتقال الرئيسية	قناة أسعار الفائدة تؤثر على الاستهلاك عبر تقليل الحافز على الادخار وزيادة الاستهلاك	قناة أسعار الفائدة + قناة إعادة التوزيع بين الاسر المختلفة
التأثير على الطلب الكلي	عبر تغير تكلفة الاقتراض والادخار	عبر تحفيز الانفاق لدى الاسر الفقيرة والمقيدة مالياً
الاستجابة للاستهلاك	استجابة ضعيفة إذا كانت أسعار الفائدة قريبة من الصفر	استجابة اقوى بسبب التركيز على الاسر ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك
تأثير السياسة النقدية على البطالة	مباشر ولكن محدود في أوقات الركود العميق	أكثر واقعية ويأخذ بعين الاعتبار تأثيرات توزيعية تؤدي الى استجابة أقوى في سوق العمل
النقد الموجه له	يتجاهل التوزيع والقيود المالية التي يواجهها الافراد	يعكس الواقع الاقتصادي بدرجة أعلى

المصدر/ من عمل الباحثين

أما المدرسة النقدية (Monetarist School) والتي يعد الاقتصادي ميلتون فريدمان أبرز روادها، في تأثير السياسة النقدية على البطالة يتسم بنظرة تحليلية تميز بين الأجل القصير والأجل الطويل. ويمكن تلخيص هذا الرأي بالنقاط التالية (Friedman 1968):

أولًا : في الأجل القصير :

ترى المدرسة النقدية أن السياسة النقدية (مثل زيادة عرض النقود أو خفض سعر الفائدة) يمكن أن تؤثر على البطالة بشكل مؤقت فقط، فعندما تطبق سياسة نقدية توسعية، مثل خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود، فأن ذلك يؤدي الى :

- يرتفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- يرتفع الطلب الكلي في الاقتصاد.
- يزداد الإنتاج.
- تقل البطالة مؤقتاً.

السبب وراء هذا الانخفاض المؤقت هو أن العمال ينخدعون بارتفاع الأجور الاسمية ويعتقدون أن أجورهم الحقيقية ارتفعت، مما يدفعهم الى الاقبال على العمل، ويزداد عرض العمل، وتنخفض البطالة (جمعة و مثنى 2022).

ثانياً : في الأجل الطويل :

ترى المدرسة النقدية أن السياسة النقدية لا تستطيع خفض معدل البطالة بشكل دائم، لأنه بمرور الوقت، يدرك العمال أن الأسعار ارتفعت بنفس مقدار الزيادة في الأجور، أي أن الأجر الحقيقي لم يتغير، ونتيجة لذلك فانه يؤدي الى :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

- عودة العمال للمطالبة بأجور أعلى وقد تقل الحوافز على العمل.
- يعود الاقتصاد إلى ما يسمى بـ معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment).
- استمرار السياسة النقدية التوسعية سيؤدي فقط إلى ارتفاع معدل التضخم دون خفض البطالة.

2-1. النظريات التي تفسر تأثير الانفتاح التجاري على البطالة

1-2-1. النظرية الكلاسيكسة في التجارة الدولية (أدم سمث – ريكاردو)

تفترض هذه النظرية أن التجارة الحرة تحقق التخصص والكفاءة مما تؤدي الى زيادة الناتج والدخل، وتفترض هذه النظرية أن الانفتاح التجاري على المدى الطويل يقلل من البطالة بسبب زيادة الانتاجية في القطاعات ذات الكفاءة العالية وهذا يساهم في خلق فرص عمل وزيادة التشغيل، لكن على المدى القصير قد تسبب بطالة انتقالية نتيجة إعادة تخصيص الموارد والوظائف بين القطاعات غير تنافسية (Meoqui 2010).

2-2-1. نظرية هكشر - أوهلين :

تفترض هذه النظرية أن البلدان تصدر السلع التي تستخدم عناصر الانتاج الوفيرة محلياً مثل (العمالة أو رأس المال)، وتفسر هذه النظرية إن الانفتاح التجاري يؤدي في الدول النامية التي تمتلك وفرة في العمالة إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية ومن ثم انخفاض معدلات البطالة، أما في الدول المتقدمة فيمكن أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى فقدان الوظائف في القطاعات كثيفة العمالة مما يرفع معدل البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة، وعليه يكون الاثر حسب هيكل الاقتصاد ونوعية عنصر الانتاج المهيمن (Dutt, Mitra and Ranjan 2007).

3-2-1. نظرية ستولبر - صامويلسون :

تشير هذه النظرية أن الانفتاح التجاري قد يحسن بوضع عنصر انتاجي ويضر بعنصر آخر، فمثلا إذا ادت التجارة إلى زيادة انتاج السلع كثيفة رأس المال، فأن اصحاب رأس المال يستفيدون بينما العمال قد يتضررون بسبب انخفاض الطلب على عملهم، أي أن الانفتاح التجاري يرفع عائد العامل الاكثر وفرة ويخفض عائد العامل النادر، الامر الذي ينتج عن ذلك بطالة هيكلية بين العمال ذوي المهارات الاقل أو العاملين في القطاعات المتضررة من المنافسة الخارجية.

4-2-1. نظرية البطالة الهيكلية والاحتكاكية :

تفسر هذه النظرية أن ليست كل البطالة ناتجة عن قلة الطلب، بل قد تنتج البطالة عن تغيرات في بنية الاقتصاد أو صعوبة انتقال عنصر الانتاجي العمل بين القطاعات الاقتصادية، وترى هذه النظرية أن الانفتاح التجاري قد يؤدي الى اغلاق قطاعات صناعية غير قادرة على المنافسة وظهور قطاعات جديدة أخرى تحتاج لمهارات مختلفة، الامر الذي قد يخلق بطالة هيكلية مؤقتة أو بطالة احتكاكية نتيجة الوقت المطلوب للانتقال بين الوظائف والقطاعات، الامر الذي يستلزم توفير سياسات تدعم التدريب المهني والتعليم المستمر.

5-2-1. نموذج دورنبوش-فيشر-صامويلسون :

هذا النموذج يوضح أن التجارة بين الدول ذات مستويات مختلفة من الانتاجية تؤثر على توزيع الاجور والتوظيف، وتوثر على البطالة من خلال الدول ذات الانتاجية المنخفضة قد تواجه صعوبة في الحفاظ على بعض القطاعات مما يؤدي الى فقدان الوظائف فيها، لكن بالمقابل ترتفع الوظائف في القطاعات ذات الكفاءة التنافسية العالية. وهنا يظهر التباين بين الاثر قصير المدى متمثل بالبطالة والاثر طويل المدى متمثل بخلق فرص عمل (DORNBUSCH, FISCHER and SAMUELSON 1977).

6-2-1. النماذج الحديثة للتجارة والبطالة :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

هذه النماذج تجمع بين الانفتاح التجاري ووجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، حيث تفترض هذه النماذج الحديثة أن الانفتاح يؤثر على البطالة عبر تأثيره على دخول الشركات الى السوق والمنافسة وديناميكيات التوظيف (الجبوري و برجين 2025). وهذا الانفتاح قد يؤدي الى خفض البطالة إذا عزز من استثمارات الشركات وزيادة التوظيف، لكنه قد يرفع معدل البطالة في الحالات التي تخرج الشركات الضعيفة من السوق ولا تستطيع التعافي بشكل سريع.

2. المنهجية والبيانات

2-1. وصف البيانات

تستخدم الدراسة البيانات المفتوحة للبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقية، والتي غطت الأعوام من 1980 إلى 2022. وتشمل العوامل المأخوذة في الاعتبار معدل البطالة (Un) كمؤشر كفاءة سوق العمل، وعرض النقد (Ms2)، ومعدل الفائدة (Ir)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO)، والاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (FDI). والجدول (2) يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج :

جدول (2)

التوصيف الدالي للنموذج

الرمز	المتغيرات	المتغيرات التابعة والمستقلة	الإشارة المتوقعة
UNE	معدل البطالة	متغير تابع	
M1	عرض النقد بالمعنى الضيق	متغير مستقل	-
IN	معدل التضخم	متغير مستقل	+
TO	معدل الانفتاح التجاري	متغير مستقل	-
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر	متغير مستقل	-

المصدر / من عمل الباحثين

2-2. مواصفات النموذج

من أجل إجراء دراسة تجريبية لدراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والبطالة في العراق، تعتمد هذه الدراسة على مواصفات الأدبيات السابقة حول تأثير السياسة النقدية على البطالة وبشكل أكثر تحديداً، تم تحديد نموذجنا الاقتصادي القياسي على النحو التالي :

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta UN_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta MS1_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_4 \Delta TO_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_5 \Delta FDI_{t-i} + \gamma 1 UN_{t-1} + \gamma 2 MS1_{t-1} + \gamma 3 IR_{t-1} + \gamma 4 TO_{t-1} + \gamma 5 FDI_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

وهذا يعني :

Δ الفرق الاول للدالة الزمنية.

β المعاملات قصيرة الاجل.

γ معاملات الاجل الطويل.

α_0 الحد الثابت.

ε_t الخطأ العشوائي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

3. النتائج التجريبية

3-1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعد اختبار جذر الوحدة خطوة اساسية في تحليل السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقرار المتغيرات قبل بناء النماذج القياسية، لاسيما نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). اذ أن استخدام بيانات غير مستقرة قد يؤدي الى نتائج مضللة، ولأجل ذلك تم اعتماد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لتحقق من رتبة التكامل عند المستوى والفرق الاول، ويعرض جدول (3) نتائج الاختبار لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم تحتوي على جذر وجدة.

جدول (3)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
With Constant		UNE	M1	IN	TO	FDI
	t-Statistic	-1.6613	-0.9816	-2.6659	-2.1289	-1.1468
	Prob.	***0.4429***	***0.7512***	***0.0885***	***0.2348***	***0.6879***
		n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7334	-1.8118	-3.4213	-3.1245	-1.7192
	Prob.	***0.2292***	***0.6812***	***0.0621***	***0.1153***	***0.7250***
		n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1838	0.4246	-0.2364	-0.0646	2.2349
	Prob.	***0.6139***	***0.8009***	***0.5951***	***0.6553***	***0.9930***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
With Constant		d(UNE)	d(M1)	d(IN)	d(TO)	d(FDI)
	t-Statistic	-9.9522	-6.5686	-7.0141	-10.8351	-8.3615
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.0386	-6.5909	-6.9414	-10.6459	-4.5448
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0049***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.0790	-6.6313	-7.0947	-10.9752	-6.9871
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

نلاحظ من جدول (3) أن جميع المتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، ولكنها اصبحت ساكنة في الفرق الاول (I1). وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الاولى (I1).

2-3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)

يستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج قيد الدراسة، ويتم الاستدلال على وجود هذا التكامل من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F مع القيم الجدولية الحرجة. فاذا تجاوزت القيمة المحسوبة الحد الاعلى للقيم الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على المدى الطويل. ويظهر جدول (4) أن قيمة F المحسوبة البالغة (13.49478) أكبر من جميع القيم الجدولية العليا لجميع مستويات الدلالة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (PESARAN, SHIN and SMITH 2001).

إن تفوق قيمة F المحتسبة على الحدود العليا لجميع مستويات الدلالة يعني ذلك أن متغيرات الدراسة لا تتحرك بشكل عشوائي أو مستقل عن بعضها على المدى الطويل، وإنما يكون هناك علاقة ترابط بين متغيرات الدراسة بحيث اذا حدث اختلال في احدهما فان باقي المتغيرات تتكيف معه بمرور الوقت ليعود الى حالة التوازن.

وبناءً على نتيجة اختبار الحدود فأن هناك تأثيرات مترابطة ومستقرة يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية، وهو ما يعزز أهمية دراسة التفاعل بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري عند تصميم استراتيجيات تهدف الى تحسين كفاءة سوق العمل وتقليل معدل البطالة في العراق على المدى الطويل.

جدول (4)

نتائج تقدير اختبار الحدود F

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	13.49478	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
		Finite Sample: n=40		
Actual Sample Size	39			
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

3-3. اختبار معنوية حد تصحيح الخطأ :

يلاحظ من الجدول التالي ان حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وتكون سرعة تعديل الانحرافات عالية تبلغ (145%) ، وهذا يعني ان هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل، أي ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتشير هذه النتيجة الى كفاءة النموذج في استيعاب الصدمات قصيرة الاجل والعودة الى المسار التوازني.

جدول (5)

نتيجة تقدير معامل تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M1, 2)	-0.274625	0.082050	-3.347048	0.0027
D(M1(-1), 2)	0.450111	0.089245	5.043542	0.0000
D(M1(-2), 2)	0.349647	0.081769	4.276059	0.0003
D(IN, 2)	0.050703	0.019036	2.663468	0.0136
D(IN(-1), 2)	-0.219267	0.025434	-8.620988	0.0000
D(IN(-2), 2)	-0.086706	0.030000	-2.890244	0.0080
D(TO, 2)	-0.109113	0.036840	-2.961778	0.0068
D(FDI, 2)	-0.082566	0.037841	-2.181933	0.0391
D(FDI(-1), 2)	-0.065858	0.034211	-1.925062	0.0662
CointEq(-1)*	-1.458350	0.147438	-9.891265	0.0000

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

4-3. اختبار اختيار النموذج الامثل باستخدام معيار (AIC):

يوضح الشكل التالي أن افضل توليفة هي (1, 3, 3, 1, 2) كونها تمتلك اقل القيم من قيم معايير الاحصائية المستخدمة.

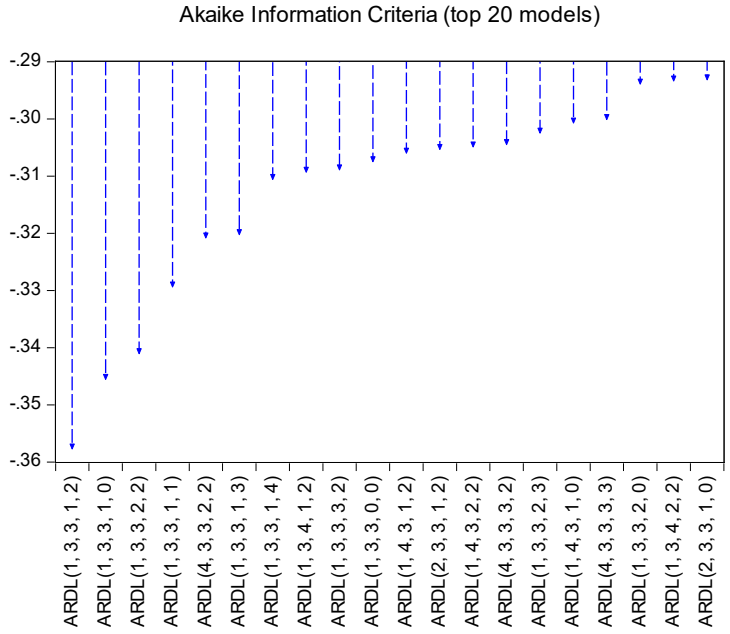

الشكل (1) اختبار افضل توليفة

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

5-3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey للتحقق من وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، حيث اظهرت نتائج جدول (6) الى أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج (GERRARD and GODFREY 1998)، وعليه يمكن القول أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة منه.

جدول (6)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.866364	Prob. F(2,22)	0.1784
Obs*R-squared	5.657248	Prob. Chi-Square(2)	0.0591

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

6-3. اختبار عدم تجانس التباين في بواقي النموذج المقدر :

استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة عدم تجانس البواقي . وتشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة التباين غير المتجانس في بواقي النموذج، حيث بلغت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية الصفرية التي تشير بأن الاخطاء المقدرة متجانسة ولا توجد مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي (GERRARD and GODFREY 1998).

الجدول (7)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.182204	Prob. F(14,24)	0.3477
Obs*R-squared	15.91788	Prob. Chi-Square(14)	0.3184
Scaled explained SS	8.785963	Prob. Chi-Square(14)	0.8445

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

7-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل (2) اختبار Jarque-Bera g لتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.382649) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه لا يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. مما يشير الى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي مما يعزز من صحة نتائج التحليل الاحصائي(GERRARD and GODFREY 1998) .

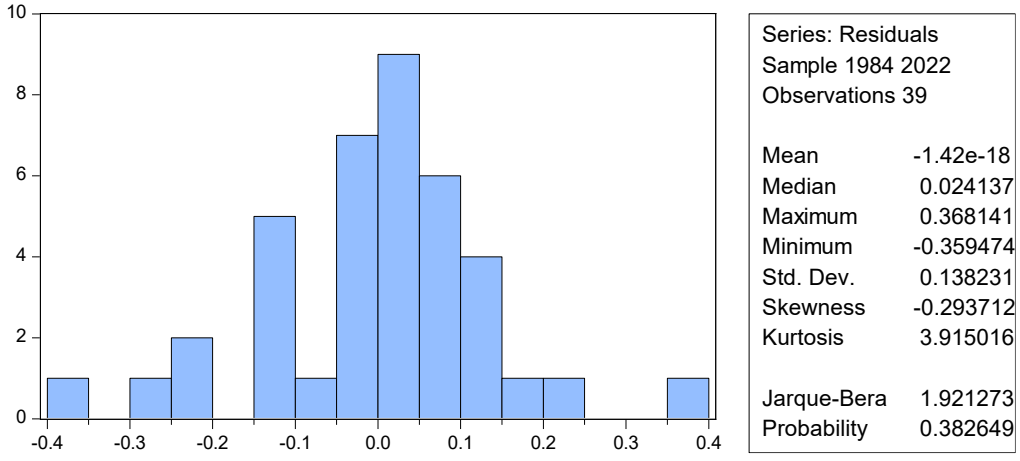

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

8-3. اختبار استقرار المعلمات والتغيرات الهيكلية في نموذج ARDL المقدر:

تشير نتائج اختباري (CUSUM) و (CUSUMSQ) الى أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار سواء من حيث معلمات النموذج أو من حيث الاستقرار الهيكلي لفترة الدراسة، حيث تظهر نتائج كلا الاختبارين (CUSUM) (CUSUMSQ) داخل الحدود الثقة عند مستوى معنوية 5%. كما في الشكلين (3) و(4) الامر الذي يعزز من موثوقية النتائج التي تم تقديرها في هذا النموذج.

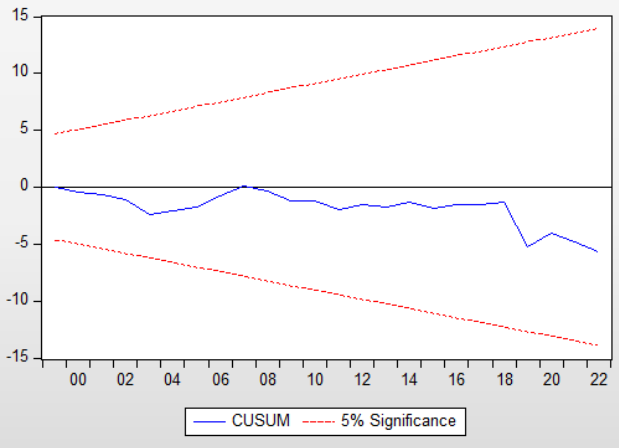

الشكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات الاجلين القصير والطويل

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

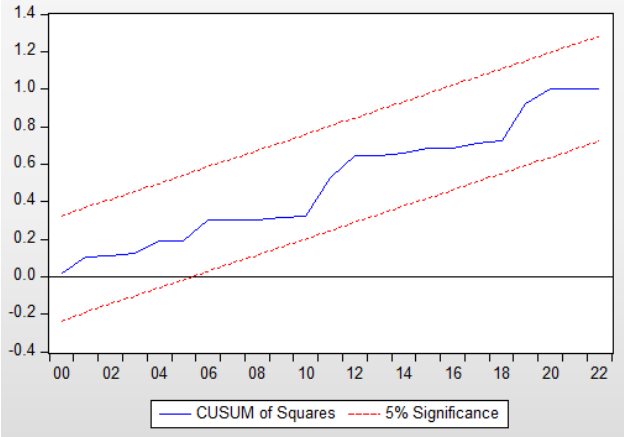

الشكل (4) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات الاجلين القصير والطويل

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

9-3. تحليل الارتباط الذاتي لبواقي النموذج باستخدام Correlogram

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

تم استخدام اختبار Correlogram of Residuals للتحقق من وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج. وأظهرت النتائج أن جميع القيم الاحتمالية (P-values) لإحصائية Ljung-Box كانت اكبر من مستوى دلالة 5% عند جميع فترات التأخير وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي. ويشير ذلك إلى أن النموذج جيد من حيث مواصفات البواقي مما يعزز كفاءة تقديره ولا حاجه لتحسينه بإضافة متغيرات جديدة.

جدول (8)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 11/22/25 Time: 13:07
Sample: 1980 2022
Included observations: 39
Q-statistic probabilities adjusted for 14 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.088	0.088	0.3235	0.570
		2	-0.184	-0.193	1.7826	0.410
		3	-0.149	-0.118	2.7708	0.428
		4	-0.087	-0.104	3.1175	0.538
		5	0.001	-0.036	3.1176	0.682
		6	0.157	0.115	4.3183	0.634
		7	-0.077	-0.138	4.6159	0.707
		8	0.034	0.098	4.6744	0.792
		9	0.097	0.085	5.1797	0.818
		10	0.115	0.134	5.9036	0.823
		11	0.056	0.091	6.0839	0.868
		12	-0.053	-0.010	6.2502	0.903
		13	-0.028	0.098	6.2970	0.935
		14	-0.055	-0.069	6.4876	0.953
		15	-0.106	-0.106	7.2322	0.951
		16	-0.006	-0.042	7.2346	0.968

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

10-3. اختبار مشكلة التوصيف

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Ramsey RESET Test للتحقق من صحة الشكل الوظيفي للنموذج والتأكد من عدم استبعاد أي متغيرات مهمة قد تؤثر على النتائج وكما هو موضح في جدول (9). بلغت قيمة احصائية F (2.916) بقيمة احتمالية (P-value) قدرها (0.1012) وهي اعلى من مستوى الدلالة المعتمدة (5%). وعليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا توجد مشكلة في الشكل الوظيفي ولا توجد متغيرات مهمة مهملة، وبالتالي الامر يعزز النتائج المستخلصة منه.

جدول (9)

نتائج اختبار Rameey RESET Test

Ramsey RESET Test
Specification: D(UNE) D(UNE(-1)) D(M1) D(M1(-1)) D(M1(-2)) D(M1(-3)) D(IN) D(IN(-1)) D(IN(-2)) D(IN(-3)) D(TO) D(TO(-1)) D(FDI) D(FDI(-1)) D(FDI(-2)) C

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.707697	23	0.1012
F-statistic	2.916228	(1, 23)	0.1012

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	0.081704	1	0.081704
Restricted SSR	0.726096	24	0.030254
Unrestricted SSR	0.644392	23	0.028017

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

11-3. تفسير نتائج العلاقة في الاجل الطويل

جدول (10)

نتائج العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M1)	-0.536435	0.171948	-3.119751	0.0047
D(IN)	0.163128	0.056841	2.869892	0.0084
D(TO)	-0.167267	0.070720	-2.365198	0.0264
D(FDI)	-0.042383	0.073760	-0.574612	0.5709
C	0.024382	0.028936	0.842636	0.4078
EC = D(UNE) - (-0.5364*D(M1) + 0.1631*D(IN) -0.1673*D(TO) -0.0424 *D(FDI) + 0.0244)				

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1. بالنسبة للمتغير المستقل عرض النقد M1 فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائية، فان ارتفاع هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في المتغير التابع معدل البطالة UNE بمقدار (0.53) وهذا يوافق منطق النظرية الاقتصادية ويفسر ذلك بأن زيادة عرض النقد له تأثيرات كبيرة في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال خفض أسعار الفائدة وتشجيع الاستهلاك والاستثمار ويعزز كفاءة سوق العمل، وبالتالي زيادة الطلب الكلي وتوفير فرص عمل جديدة الامر الذي ينعكس على خفض مستويات البطالة. أما في حال اتباع سياسة نقدية انكماشية فان ذلك يؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي خاصتاً في القطاعات غير النفطية التي تعتمد بشكل كبير على التمويل المحلي، مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة نتيجة ضعف القدرة الانتاجية وضعف القدرة التنافسية لمنتجات المحلية اتجاه المنتجات الاجنبية.

2. بالنسبة للمتغير المستقل التضخم IN فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية وذات تأثير معنوي مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وفق (Phillips Curve) وجاء مطابق لرأي النقوديين بأن التضخم في المدى الطويل لا يمكن أن يخفض البطالة، اذ ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة UNE بمقدار (0.16) وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي ولا تتفق مع (Phillips Curve) الكلاسيكي بسبب هشاشة الاقتصاد الانتاجي واعتماده على الواردات والنفط فأن ارتفاع الاسعار يخفض القوة الشرائية للنقود ويرفع من معدلات الفقر ويضعف ثقة المستثمرين في بيئة الاقتصاد العراقي الامر الذي يسبب ضعف الاستثمار وتراجع الانتاج وانخفاض مستوى التوظيف.

3. بالنسبة للمتغير المستقل الانفتاح التجاري TO فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية وذات تأثير معنوي مع البطالة وفق منطق النظرية الاقتصادية التي ترى أن الانفتاح التجاري يعزز كفاءة تخصيص الموارد مما يرفع الانتاجية ويزيد من التنافسية ويحفز الاستثمار، اذ أن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في البطالة UNE بمقدار (0.16) مما يعني أن زيادة الانفتاح التجاري يساهم في خفض معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي، وهذا يشير إلى أن تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري (الصادرات والاستيرادات) يؤديان الى توسع في النشاط الاقتصادي وزيادة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

الطلب على الايدي العاملة مما يرفع من مستوى التوظيف وخفض معدل البطالة لا سيما في القطاعات القابلة للتصدير، من خلال امكانية الوصول إلى اسواق جديدة، مما يحفز قطاع الزراعة والصناعة على التوسع والتصدير، كما يساعد الانفتاح التجاري الى زيادة تدفق التكنلوجيا والمعرفة عبر الاستيراد والتعاون الدولي.

4. بالنسبة للمتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر FDI فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية مع البطالة وفق منطق النظرية الاقتصادية وذات تأثير غير معنوي احصائياً ، اذ أن ارتفاع الاستثمار الاجنبي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في البطالة UNE بمقدار (0.04) وهذه النتيجة طبيعية لان طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق يرتبط مع القطاعات الريعية (النفط) وهو قطاع كثيف رأس المال لا يتطلب توظيف اعداد كبيرة من العمالة، خاصةً في ظل استخدام التكنلوجيا والاعتماد بشكل محدود على اليد العاملة المحلية، كما يعكس هذا الضعف بين الاستثمار الاجنبي وباقي القطاعات الاقتصادية التي تتميز بقدرتها على استيعاب اعداد عاملة كبيرة مثل قطاع الزراعة والصناعة التحويلية الى ضعف السياسات التحفيزية وغياب استراتيجيات الوطنية بالإضافة الى وجود معوقات هيكلية داخل الاقتصاد العراقي مثل ضعف البنية التحتية ومخاطر السياسة والامنية الامر الذي يجعل الاستثمارات الاجنبية تركز على القطاعات الريعية.

4. الاستنتاجات

. استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية للمدة من 1980-2022 وطبقت نموذج ARDL لتحليل الاثرين القصير والطويل الاجل لمجموعة من المتغيرات النقدية (عرض النقد ومعدل التضخم) الى جانب مؤشرات الانفتاح التجاري (معدل الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر) على كفاءة سوق العمل المتمثلة بمعدل البطالة في العراق.

واظهرت النتائج الرئيسية الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أدوات السياسة النقدية والانفتاح التجاري من جهة ومعدل البطالة من جهة أخر، مما يدل على أن التكامل بين هذه السياسات يسهم في تعزيز كفاءة سوق العمل في العراق شريطة مواءمتها مع الواقع النيوي للاقتصاد العراقي. كما بينت النتائج أن بعض المتغيرات الاقتصادية مثل (عرض النقد والتضخم والانفتاح التجاري) لها تأثير معنوي واتجاه متسق مع النظرية الاقتصادية. في حين أن متغير الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن تأثيره معنوياً احصائياً مما يعكس ضعف فاعليته كأداة تجارية لتحفيز التشغيل والتوظيف في العراق وقد يعود ذلك الى خصائص الاقتصاد الريعي وتمركز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات كثيفة رأس المال مثل النفط والتي لا تولد فرص عمل واسعة.

بناءً على ذلك تؤكد الدراسة ضرورة تبني مقاربة متكاملة في تصميم السياسات الاقتصادية، تستند الى التفاعل المنسق بين السياسة النقدية والانفتاح التجاري بما يعزز من قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل حقيقية ويحد من تقلبات البطالة في الاجلين القصير والطويل، كما توصي الدراسة بتركيز صناع القرار على تفعيل الادوات التي اثبتت فعاليتها الى جانب اصلاح بيئة الاعمال وتطوير النظام المصرفي من أجل زيادة الاستجابة للتغيرات في سوق العمل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

Arabic References:

احمد ابراهيم جمعة، و تحسين محمود مثنى. "دور القطاع الخاص في معالجة البطالةفي العراق للمدة من 2005-2020." مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، تموز, 2022.

علي عيسى الجبوري، و محمد بيدار برجين. "تأثير سعر الصرف على القطاع التجاريفي العراق للفترة 2013-2023." مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، 2025.

English References:

Gonese, Dorcas , Kin Sibanda, and Phillip Ngonisa. " Trade Openness and Unemployment in Selected Southern African Development Community (SADC) Countries." Economies, 2023.

Gulyas, Andreas , Matthias Meier, and Mykola Ryzhenkov. " Labor market effects of monetary policy across workers and firms." European Economic Review, May Published by Elsevier, 2024.

Madanizadeh, Seyed Ali, and Hanifa Pilvar. "The impact of trade openness on labour force participation rate." Taylor & Francis Journals, May 2019, vol. 51 ed.

Altavilla , Carlo , and Matteo Ciccarelli. "THE EFFECTS OF MONETARY POLICY ON UNEMPLOYMENT DYNAMICS UNDER MODEL UNCERTAINTY EVIDENCE FROM THE US AND THE EURO AREA." EUROPEAN CENTRAL BANK , 2009.

Awad-Warrad, Taleb. "Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region." International Journal of Economics and Financial Issues, 2018, Vol 8 • Issue 1 ed.: 179-183.

DORNBUSCH, R, S FISCHER, and P SAMUELSON. "Comparative Advantage, Trade, and Payments in a Ricardian Model with a Continuum of Goods." The American Economic Review, Dec 1977, Vol. 67 ed.

Dutt, Pushan , Devashish Mitra, and Priya Ranjan. "International Trade and Unemployment: Theory and Cross-National Evidence." December 2007.

Evgenidis, Anastasios , and Apostolos Fasianos. "Modelling monetary policy's impact on labour markets under Covid-19." Economics Letters, Published by Elsevier 2023.

Friedman, Milton. "The Role of Monetary Policy." American Economic Review, 1968, Vol. 58 ed.

GERRARD, W J, and L G GODFREY. "DIAGNOSTIC CHECKS FOR SINGLE-EQUATION ERROR-CORRECTION AND AUTOREGRESSIVE DISTIBUTED LAG MODELS." The Manchester School, March 1998, Vol. 66 ed.: 222-237.

Ghalayini, Latifa. "Monetary policy and business cycle fluctuations of the Lebanese economy." Journal of Economic Structures, Springer 2018.

GOUIDER, ABDESSALEM. "Impact of Economic Freedom on Youth Unemployment in the Gulf Cooperation Council Countries." Montenegrin Journal of Economics, July 15, 2022, Vol. 18 ed.: pp. 67-75.

Gregory, Mankiw N. Macroeconomics. Vol. edition 10th. Worth Publishers, 2019.

Kightley, Marta , and Jacek Suda. "The impact of monetary policy on employment in Poland through the lens of disaggregated data." Narodowy Bank Polski, n.d.

Madeira, Carlos , and Leonardo Salazar. "The impact of monetary policy on labor market with heterogeneous workers: The case of Chile." Latin American Journal of Central Banking , Published by Elsevier 2023.

Meoqui, Jorge Morales. "Smith's and Ricardo's common logic of trade." December 2010.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.10

PESARAN, M HASHEM, YONGCHEOL SHIN, and RICHARD J SMITH. "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS." JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, February 2001: 289–326.

Rashidi, Aria. "Impact of Trade Openness on Unemployment: East, South and Southeast Asian Countries (2006 – 2016)." Journal of Economics, Finance and Management Studies, August 2022, Volume 5 Issue 08 ed.: 2393-2405 .

Rathnayaka, Imalka Wasana , Rasheda Khanam, and Mohammad Mafizur Rahman. " Examining Monetary Policy Measures and Their Impacts during and after the COVID Era: OECD Perspectives." Economies, June 2024.

Tahrim, Farian , and et. at. "Relationship between trade openness and unemployment: empirical evidence for Bangladesh." Indian Journal of Economics and Development , 2018.

Trabelsi, Riadh , and Nabawia Gargouri. "TRADE OPENNESS SECTORAL IMPACT ON THE LABOR MARKET: CASE OF TUNISIAN MANUFACTURING INDUSTRIES." Academy of Strategic Management Journal, 2024, Volume 23 ed.

Zens, Gregor , Maximilian Böck, and Thomas O Zörner. "The heterogeneous impact of monetary policy on the US labor market ." Journal of Economic Dynamics and Control, Published by Elsevier 2020.